# ما حكم ابن عقيل بشذوذه في الأفعال

شيماء بشير مهدي
طالبة ماجستير
كلية التربية للبنات

د . سامي عبد الله فرحان الجميلي
أستاذ مساعد
كلية التربية للبنات

هذا البحث بعنوان ( ما حكم ابن عقيل بشذوذه في الأفعال ) ويتكون من ترجمه لابن عقيل والتعريف بالشاذة لغة واصطلاحا وتوضيح الألفاظ التي لها صلة بالشاذ مثل النادر والضعيف والضرورة ، وذكر فوائد الشذوذ ومبحثين الأول ما حكم بشذوذه في الأفعال الناقصة بينت فيه أراء النحاة حول زيادة كان بين الجار والمجرور، وزيادة مضارع كان ، وحذف كان واسمها بعد لدن ، وحذف أداة النفي في زال وأخواتها ولم تسبق بقسم . والثاني ما حكم بشذوذه في الأفعال التامة ذكرت فيه حذف الضمير من الفعل الثاني والأول هو الذي يطلب الفاعل ، ونصب الفعل المضارع بـ (أن) المصدرية وهي محذوفة ولم يتقدمها الفاء أو الواو أو كي أو حتى.

**This research addessed ( what clause Ibn Aqeel , his irregulity in verbs )**

**Consist of definition irregnlar and , two sections .**

**The first what clause his irregularity in defective verbs .**

**The second what clause his irregularity in main verbs .**

## المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى اله وأصحابه أجمعين .

وبعد : فقد جلب انتباهي منذ زمن ليس بالقصير وأنا أتابع كتب اللغة والنحو ما رأيتهم يختلفون فيه حول شذوذ بعض الكلمات والمسائل النحوية ، فأردت أن اكتب بجزئية من هذه الجزئيات وهي الأفعال التي حكم عليها ابن عقيل بالشذوذ في كتابيه شرح الألفية والمساعد وقد بنيت البحث على مقدمة ومبحثين تكلمت في المقدمة عن سبب اختياري الموضوع ثم أوجزت ترجمة لابن عقيل وتكلمت عن الشذوذ والألفاظ القريبة من معناه .

أما المبحث الأول تكلمت عن الشذوذ في الأفعال الناقصة ، وتناولت في المبحث الثاني الشذوذ في الأفعال التامة ، وفي الخاتمة لخصت أهم ما توصلت إليه في البحث.

والله أدعو أن يسدد خطانا ويجنبنا الزلل إنه سميع مجيب

**أولا** : ترجمة ابن عقيل : هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله بن محمد بن بهاء الدين القريشي الهاشمي[١] ، ولد في الشام عام ( ٦٩٨هـ ) ، درس على يد كثير من الشيوخ بلغوا أكثر من ( أحد عشر ) شيخاً ثم كان له تلامذة كثيرون كما ألف كتباً بلغ عددها خمس مؤلفات[٢] ، أستقر بالقاهرة حتى توفي فيها عام ( ٧٦٩هـ ) رحمه الله .

**ثانياً : تعريف الشذوذ لغةً** . يعرف الشذوذ في اللغة : الإنفراد والتفرق قال الخليل : ( شذ الرجل من أصحابه أي انفرد عنهم ، وكل شيء منفرد فهو شاذ ، وكلمة شاذة ، وشُذّاذ الناس متفرَّقوهم)[٣] ، فشَذَّ يشذُّ شَذّا وشذوذا ( ندر عن جمهوره )[٤] ، ويعني الشذوذ عند ابن منظور إنفراده عن الجمهور وندوره[٥] .

وذكر المرتضى الزبيدي قائلاً : ( ومن المجاز هو شاذٌ عن القياس ، وهذا مما يشذُّ عن الأصول وكلمةٌ شاذّة . . . وجاؤوا شُذاذا ، الشُذَّاذُ كرُ مّان ( القِلال ) قومٌ شُذّاذٌ الذين لم يكونوا في حَيَّهم ومنازِلهم )[٦] .

إذن الشذوذ عند أهل اللغة يعني التفرد والتفرق[٧] ، وكذلك ( كلُّ شيءٍ منفردِ فهو شاذٌ ، وشَذَّه هو ، كمدَّه ، يَشُذُّ لاغيرُ وشَذّذَه ، أو أشذّه )[٨] .

ولم يجز بعض اللغويين شذذت كالأصمعي قال : ( لا أعرف إلا شاذا أي متفرقا ، وشذ عني الشيء شذا إذا نسيته ، و شذاذ الناس فرقتهم )[٩] .

واعتبر أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة الشين والذال ( يدلُّ على الإنفراد والمفارقة ، شَذّ الشيء يَشِذّ شذوذا ... )[١٠] .

**ثالثاً تعريف الشاذ اصطلاحا** : هو ما جاء على خلاف القياس ، قال السيوطي هو ( ما كان خارجاً عن سنن القياس )[١١] لكن النحاة جعلوه في نوعين أحدهما مقبول والآخر مردود .

فالمقبول هو ما جاء على خلاف القياس وقبل عند الفصحاء والبلغاء إما غير المقبول ( المردود ) فهو ما جاء على خلاف القياس ولم يقبله الفصحاء والبلغاء[١٢].

**ألفاظ ذات صلة بالشاذ** : وردت ألفاظ قريبة في معناها من الشاذ لكنها استخدمت استخدامات أخرى وأبرزها كلمات ( النادر ، الضعيف ، الضرورة ) .

فالنادر ( هو الذي يكون وجوده قليلاً ، لكن يكون على القياس ، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت )[١٣] .

والضرورة هو ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام[١٤] .

وذكر السيوطي أن الجاربردي قال في شرح الشافية : ( إن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال ، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم )[١٥] .

ويمكن أن يعد قول الأصمعي تعريفاً اصطلاحي للشذوذ حيث قال : ( وسمى أهل النحو ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذا الموضوع على حكم غيره )[١٦] .

وذهب ابن جني إلى ( أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابةُ المنُوية ، وذلك نحو قام زيد ... ، مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من : يَذَر ويدَعَ . . . ، والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم ... استصوب الأمر ... ، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ... )[١٧] ، واصطلاح الشذوذ عند النحاة[١٨] على أقسام ثلاثة : هي مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وهذا النوع لا يمنع من القياس[١٩] ، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، فالشذوذ النحوي يتوقف على الأساليب النحوية[٢٠]

**رابعاً : تعريف الضرورة** . تعرف الضرورة بأنها ( مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مَدْفَع له )[٢١] ، وقد تناول النحاة مصطلح الضرورة في المسائل النحوية وخصوصا في الشعر قال سيبويه : ( اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام ... )[٢٢] ، وهذا ما ذهب إليه ابن جني في قوله : ( إن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع )[٢٣] ، وقد فصل الشاطبي في أحد المسائل النحوية ما يمكن أن يعطيه الاضطرار الشعري قال : ( أن الضمير المتصل قد يلي ( إلا ) لكن في الاضطرار الشعري ، وهذا يعطي شيئين أحدهما : وجود ذلك سماعا وذلك صحيح ، فإن السيرافي أنشده عن ثعلب :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يُجاورنا إلاك ديّار

أراد إلا أنتِ ، إلا أنه أتى بالكاف ضرورة .

والثاني : أنّ مثل هذا قد يأتي في الضرورة قياسا فإذا اضطر شاعرٌ متأخرٌ جاز له القياس على ما سُمِع ... ومن الضرورات ما يكون قياساً ).[٢٤]

ويرى الدجَني أن هناك تقارباً شديداً بين الضرورة والشذوذ، فالضرورة خروج عن القياس وكذلك الشذوذ[٢٥] وذكر أن ( الخروج عن القياس في ميدان الشعر لا يسمى ضرورة إلا في حالة واحدة إذا لم يرد له نظير في كلام منثور ، ويسمى شذوذا إذا ورد له نظير )[٢٦] .

**رابعاً : من فوائد الشذوذ** . عرف النحاة النحو بأنه ( علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب )[٢٧] ، لذا اتجه النحاة في وضع علم النحو على كلام العرب ونظروا إلى هذا الكلام من حيث الفصاحة والشذوذ[٢٨] ، وقد تباينت الآراء حول الشذوذ ( فالشذوذ عند نحاة البصرة يختلف اختلافاً كلياً عن الشذوذ عند نحاة الكوفة والسبب في ذلك اختلاف الأصول عند كلا المصرين )[٢٩] .

وهناك عدة فوائد للشذوذ يمكن توضيحها بما يأتي :

١ – أطلق النحاة على عدد من المسائل بالشذوذ ، لأنها خرجت عن القياس[٣٠] وهذا السبب الرئيس الذي حملهم على القول بالشذوذ .

٢ – وجد قسم آخر من النحاة إطلاق الشذوذ على عدد من المسائل التي لا تنطبق مع قياسهم مخرجا مناسبا .

٣ – خروج بعض الشعراء عن القياس أضطر فيه النحاة إلى القول بالشاذ للتنبيه على الأصل[٣١] ، قال ابن عقيل في مسألة حذف الألف واللام في غير النداء والإضافة ( وقد تحذف في غيرهما شذوذاً سمع من كلامهم ( هذا عيوق طالعا ) والأصل العيوق )[٣٢] .

٤ – قد يطلق الشذوذ لغرض التخفيف ( ذهب كثير من العلماء إلى استخدام الشذوذ تخفيفا للكلمة المستعملة ، إذ رأوا أحيانا أن إجراء الكلمة على القياس يكون مؤديا إلى ثقلها فلجئوا إلى تخفيفها مما أوقعها في دائرة الشذوذ )[٣٣] .

٥ – وقال بعض النحاة بالشذوذ لتجنب الوقوع بالزلل قال المبرد ( إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك )[٣٤] .

٦ – قد يحمل بعض النحاة على القول بشذوذ المسألة كثرة الاستعمال ، ( ... أما النصب ، فإنه وإن كان شاذا فوجهه كثرة استعمال ( لدن ) مع ( غدوة ) دون سائر الظروف )[٣٥] .

**المبحث الأول – الأفعال الناقصة :**

**أ – زيادة ( كان ) بين الجار والمجرور .**

تأتي ( كان ) زائدة غير عاملة وتدل على الزمان[٣٦] فهي تدل على الزمن الماضي[٣٧] وبين عدد من النحاة أنها تفيد التوكيد[٣٨] ، ولزيادة ( كان ) بين حرف الجر ومجروره رأيان ، الأول : ذهب فيه عدد من النحاة إلى شذوذه ، أما الرأي الثاني فقد ذهب أصحابه إلى عدم شذوذ زيادتها بين الجار والمجرور وتفصيل ذلك كالآتي :

**الرأي الأول** : وفيه ذهب عدد من النحاة إلى شذوذ المسألة ومنهم ابن عقيل قال : ( وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله[٣٩] :

سَرَاةُ بني أبي بكر تسامى

على كان المسَوَّمةِ العِرابِ

الشاهد فيه (على كان المسومة ) حيث زاد ( كان ) بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى )[٤٠] .

وذكر ابن عقيل في المساعد أن زيادتها بين الجار ومجروره (في غاية الشذوذ) [٤١].

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل حيث ذكر قائلا : ( وشذت زيادتها بين ( على ) ومجرورها في قول الشاعر :

سراةُ بني أبي بكر تساموا

على كان المُطَهَّمةِ الصِّلاب [٤٢] ) [٤٣] .

وبين ابن هشام أن زيادة ( كان ) بين الجار والمجرور شاذة [٤٤] واستشهد بقول الشاعر :

... على كان المسومة العراب

إلا أنه ذكر في الجامع الصغير أن زيادة ( كان ) بين الجار والمجرور قبيح[٤٥] .

وذكر أبو حيان أنه سمع زيادتها بين الجار والمجرور شذوذاً [٤٦] في قول الشاعر :

... على كان المسومة العراب

**الرأي الثاني** : وفيه ذهب قسم من النحاة إلى مجيء ( كان ) بين الجار والمجرور ولم يتطرقوا إلى شذوذ هذا ، فبينوا أن ( كان ) تأتي زائدة بين الجار والمجرور[٤٧] واستشهدوا لذلك بقول الشاعر :

سراة بني أبي بكر تسامى

على كان المسومة العِرابِ

وذكر ابن جني أنها تكون ( زائدة لا اسم لها ولا خبر، وتقول: زيد كان قائم قال الشاعر :

... على كان المسومة

أي على المسومة العِرابِ )[٤٨] .

وبين الجرجاني أنه حُكي زيادة ( كان ) بين الجار والمجرور[٤٩] وأنشد :

جيادُ بني أبي بكر تساموا

على كان المسومة العِرابِ

وبين ابن عصفور أن ( كان تنقسم ثلاثة أقسام تامة وناقصة وزائدة ، فالزائدة تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ولا تزاد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله:

... على كان المسومة العِرابِ

فزاد كان بين حرف الجر والمجرور ) [٥٠] ولم يشر إلى شذوذ هذا .

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الأصل في زيادتها أن تكون بلفظ الماضي وجوّز زيادتها بين الجار والمجرور في قوله : ( ثم إن كان قد تزاد وحدها نحو ( على كان المسومة العراب ) أو تزاد مع مرفوعها نحو وجيران لنا كانوا كرام )[٥١].

**ب – زيادة مضارع ( كان ) :**

بين النحاة أن كان تأتي زائدة بلفظ الماضي أما إذا جاءت كان زائدة بلفظ المضارع فقد اختلف النحاة فيها ، فمنهم من ذهب إلى شذوذ ذلك وبعضهم الآخر لم يصرح بالشذوذ وتوضيح ذلك كالآتي :

**الرأي الأول** : وفيه ذهب أغلب النحاة إلى شذوذ زيادة مضارع كان فذكر ابن عقيل قائلا : ( وقد شذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيل بن أبي طالب: [٥٢]

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ

إذا اتَهُبُّ شَمْأَلُ بليلُ ) [٥٣] .

فجاءت ( تكون ) زائدة ، بلفظ المضارع بين المبتدأ وخبره .

وهذا ما ذهب إليه في المساعد[٥٤] .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، ونسب إلى الفراء أنه أجاز زيادة ( يكون ) بين ( ما ) التعجبية وفعل التعجب مثل ما يكون أطول[٥٥] وكذلك ذكر ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك أن مجيء مضارع كان زائداً بأنه شاذ [٥٦] .

وبين الدكتور فاضل السامرائي : ( أن الأصل في زيادتها أن تزاد بلفظ الماضي وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو قول أم عقيل : أنت تكون ماجد نبيل )[٥٧] وذهب ابن الناظم إلى أن زيادتها بلفظ المضارع نادر[٥٨] .

**الرأي الثاني** : ولم يصرح النحاة فيه بشذوذ ( كان ) وهناك من أجاز زيادة مضارع كان ، ونسب ابن الحاجب إلى أبي البقاء أنه أجاز زيادة مضارع ( كان )[٥٩] واستشهد بقول حسان:[٦٠]

كأن سبيئه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

في رواية رفع مزاجها وعسل .

وذكر أبو حيان أنه قد جاء زيادة مضارع ( كان )[٦١] واستشهد بقول :

أنت تكون ماجد نبيل

وهناك من بين أنه قد وردت زيادتها بلفظ المضارع إلا أنه قليل[٦٢] .

**ج – حذف ( كان ) واسمها بعد ( لدن ):**

تحذف ( كان ) واسمها ويبقى خبرها[٦٣] وهذا يقاس بعد ( إن ) كقول الشاعر[٦٤] :

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟

أما حذف ( كان ) واسمها بعد ( لدن ) فذهب ابن عقيل إلى شذوذه في قوله :

( وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله:

من لد شولا فإلى إتْلائِها[٦٥]

التقدير من لد أن كانت شولا ) [٦٦] .

إلا أنه لم يشر في المساعد إلى شذوذ ذلك [٦٧] .

ولم يشر النحاة القدماء إلى شذوذ هذا الحذف ، وقد علل سيبويه سبب نصب ( شولا ) بعد لد بأنه أراد زمانا ( فلما أراد الزمان حمل الشولا على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول ولم يحسن إلا إذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد أن حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملا في الأسماء فكذلك هذا ، كأنك قلت من لد أن كانت شولا فإلى إتلائها )[٦٨] .

وبين أيضا أنه يجوز في الشول الجر وجعله بمنزلة المصدر[٦٩] .

وهناك من النحاة من جوز إضمار ( كان ) بعد ( لدن ) فذكر الأعلم أن قول الشاعر :

من لد شولا فإلى إتلائها

أنه ( أضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، من لدن أن كانت شولا ، وإن كانت بمعنى الكون والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة ....) [٧٠] .

وبين الأعلم أن نصب ( شولا ) يحتمل أن يكون مصدرا صحيحا فالتقدير فيه شالت الناقة شولا فعندئذ يجوز أن يجعل وقتا ، ويجوز بالجر ، فعندئذ يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فالتقدير يكون فيه ( من لدن كون الشول )[٧١] .

ولم يشر ابن مالك إلى شذوذه بل مثل لإضمار كان الناقصة بعد ( لدن ) بقول الشاعر : ( من لد شولا فإلى إتلائها ) وأشار إلى أن الجمهور يقدرونه ( من لد أن كانت شولا ) ، وذكر أنه استغنى عن تقدير أن[٧٢] ، وأجاز الرضي وأبو حيان حذف كان بعد ( لدن )[٧٣] .

**د – حذف أداة النفي في ( زال ) وأخواتها ، ولم تسبق بقسم .**

تأتي(( زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك)) مسبوقة بنفي ، أو شبهه[٧٤] ولا تحذف أداة النفي إلا إذا سبقها قسم[٧٥] ، أما إذا حُذفت الأداة من غير القسم ، فللنحاة فيه آراء مختلفة ، فمنهم من ذهب إلى شذوذ المسألة ، ومنهم من ذهب إلى أن الحذف فيه قليل ، ومنهم من أوّل حذف أداة النفي، وقسم آخر من النحاة أجاز الحذف وتفصيل ذلك كالآتي :- **الرأي**

**الأول** : القائلون بالشذوذ، قال ابن عقيل: ( و لا يُحذف النافي معها قياسا إلا بعد القسم ، وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر[٧٦] :

وأبرح ما أدام اللهُ قومي

بحمدِ الله منتطقا مجيدا

أي ((لا أبرح)) منتطقا مجيدا ، أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي )[٧٧] .

وذهب السيرافي إلى أن حذف النافي لم يجز فلا تستعمل ( زال ) من غير النافي مثل زال زيدٌ منطلقا فلا يصح ذلك ، وعلل ذلك بقوله : ( وأما ( مازَال ) فـ ( ما ) للنفي و( زال ) للنفي فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجابا فإذا قلت : ( ما زال زيدٌ قائما ) ... فقد أوجبتَ ذلك كله بنفي النفي ولا تستعمل ( زال ) إلا مع حرف النفي )[٧٨] .

وبين ابن فلاح أنه لابد معها من حرف نفي موجودٍ أو مقدرٍ ... وأما ما انفك : فإنه من انفك الشيء إذا تفرَّقتْ أجزاؤه ففيه معنى النفي ولابُد معها من حرف النفي موجود أو مقدر )[٧٩] . فلم يجز استعمال هذه الأفعال إلا مع النافي .

وذكر أبو حيان أنه يشذ حذف النافي في الماضي الواقع في جواب القسم[٨٠] ومثّل لذلك بقول الشاعر[٨١] :

لعمرو أبي دهماء زالت عزيزة

على قومها ما فتّلَ الزَّنْدَ قادِح

فالتقدير لا زالت .

وذهب البغدادي إلى شذوذ المسألة في قوله : ( وشذ في المضارع غير جواب كقوله :

وأبرح ما أدام الله قومي ...

أي لا أبرح وقيل: لا حذف ) [٨٢] .

**الـرأي الثـاني** : وفيـه ذهب بعض النحـاة إلـى حذف النـافي مـع ( زال ) وأخواتها ، فقد ورد حذفه إلا أنه قليل جداً فذكر ابن عصفور قائلا : ( وقد استعملت ( بَرِحَ ) ناقصة بغير أداة نفي لا في اللفظ ولا في التقدير وذلك قليل جداً قال الشاعر :

وأبرح ما أدام الله قومي ... ) [٨٣] .

**الـرأي الثالـث** : وفيـه ذهب بعض النحـاة إلـى تأويـل ورود ( زال ) وأخواتهـا مـن غيـر النافي فذهبوا فيه إلى أنـه متى وردت من غير نفي فإنها تامة [٨٤] ، وبين بعض النحـاة أن المنصوب بعدها يعرب حالاً [٨٥] .

وذهب الخضري إلى أن : ( أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوني منتطقا مجيدا أي اترك ذلك ما دام قومي لأنهم يكفونيه فلا شاهد فيه )[٨٦] .

**الرأي الرابع** : القائلون بجواز المسألة فقد ذهب ابن يعيش إلى أن ( لا أبرح ، وقيل لا : حذف والمعنى أزول عن أن أكون منتطقا مجيدا أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي فإنهم يكفونني ذلك ودعوى عدم الحذف تعسف )[٨٧] .

وبين الرضي جواز الحذف وذلك في قوله : ( ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع ( لا يزال ) أو أخواته أو غيرها ... ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من : ( لايزال وأخواتها ) ) [٨٨] .

**المبحث الثاني : الأفعال التامة وفيه المسائل الآتية :**

**أ – حذف الضمير من الفعل الثاني والأول هو الذي يطلب الفاعل :**

وضح النحاة تنازع العاملين على الاسم الظاهر مثل ( أكرمت وأكرمني زيد ) ، فذهب نحاة الكوفة إلى إعمال الأول لسبقه وذهب نحاة البصرة إلى إعمال الثاني لقربه [٨٩] .

وإن أعمل في الأول فعندئذ يضمر في الثاني [٩٠] أما إذا كان الطالب له الثاني فأوجب النحاة الإضمار ولا يجوز الحذف [٩١] مثل : ( ضربني وضربته عمرو) ولا يصح قول : (ضربني وضربت عمرو) وأما ما جاء في قول عاتكة بنت عبد المطلب .

بعكاظَ يعشى الناظرين

– إذا هم لمحوا – شعاعُهُ [٩٢]

فالأصل ( لمحوه ) فأعمل الأول وهو ( يعشى ) في المتنازع فيه ( شعاعه ) وأعمل الثاني ( لمحوا ) في ضميره وحذف الضمير . وذهب ابن عقيل إلى شذوذ ذلك في قوله : ( وقد جاء في الشعر كقوله :

بعكاظ يُعشِى الناظرين

– إذا هُمُ لَمَحُوا – شُعاعُهُ

والأصل ( لمحوه ) فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ )[٩٣] .

وأورد ابن عقيل في المساعد أن المغاربة يرون أن حذفه مخصوص بالضرورة[٩٤] ولم يصرح بشذوذه .

وعلل الخضري شذوذ الحذف بأن ( فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتضى بخلاف حذفه من الأول فإنه للفرار من الإضمار قبل الذكر مع كونه فضلة )[٩٥] .

وقد تفاوتت آراء النحاة في ذلك، فقد أجاز ابن عصفور حذف الضمير المنصوب في الشعر[٩٦] . وهناك من النحاة من أجاز الحذف ولا يرى فيه شذوذاً ،وقد عللوا الجواز الحذف بأنه فضلة ، ولا يجب ذكره[٩٧] واستدلوا بالبيت السابق . وقال السيوطي : ( وقيل يجوز حذفه كقوله : بعكاظ يعشى الناظرين ).[٩٨]

**ب – نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) المصدرية وهي محذوفة ولم يتقدمها الفاء أو الواو ، أو كي أو حتى .**

تنصب ( أن ) الفعل المضارع وهناك مواضع تأتي فيها أن الناصبة محذوفة أما وجوبا أو جوازا[٩٩] ، وإذا جاءت ناصبة وهي محذوفة ولم يتقدمها الفاء ، أو الواو ، أو كي أو حتى . فابن عقيل ذهب إلى شذوذ ذلك في قوله :( إن حذف ( أن ) والنصب بتا في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم : ( مره يحفرها ) بنصب يحفره ومنه قوله [١٠٠]

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى

وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

في رواية من نصب ( احضر ) أي أن احضر )[١٠١] .

ورجح في المساعد أن نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) وهي محذوفة مقصور على السماع[١٠٢] .

وذهب بعض النحاة إلى شذوذ نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) مضمرة[١٠٣] ، ويرى أبو هلال العسكري أن نصب احضر في قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى

على إضمار ( أن ) بأنه قبيح ، وعلل ذلك بقوله : ( ألا ترى أن ( أن ) لا تكاد تعمل مضمرة حتى تثبت عنها عوضا نحو ( التاء أو الواو ) تعطف على اسم ، فأما إعمالها على هذا الحد فغير موجود ، إلا أن نصب الفعل يدل عليها كما أن الفتحة في البيت تدل على النون المحذوفة ...)[١٠٤].

ومن النحاة مَن ذهب إلى جواز النصب بـ ( أن ) المضمرة ولم يتقدمها شيء[١٠٥] ، فسيبويه لم يحكم بشذوذ المسألة وذكر أنه جاء في الشعر في قول طرفة بن العبد :

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى

واستشهد سيبويه أيضا بقول الشاعر :

فلم أرَ مثلها خُ‍ُباسَة واحدٍ

ونهنتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أفعلَهْ [١٠٦]

حيث نصب ( أفعلَه ) بأن مضمرة .

وذهب ابن مالك إلى بقاء ( النصب بعد حذفِ ( أنْ ) في غير ذلك فضعيف قليلٌ ولا يقبل منهُ إلا ما نقلَهُ عزلٌ ، ولا يقاس عليه ومما نقل فَقُبل قولُ بعض العرب :

خُذِ اللصَّ قبل يأخُذَك[١٠٧]

وقول الشاعر :

فلم أرَ مثلها خُباسَة واحدٍ

ونهنتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعله

وذكر أبو حيان أن نصب الفعل المضارع بأن مضمرة مختلف فيه فقد ذهب الكوفيون إلى جواز الحذف وإبقاء العمل والقياس عليه ، واستدلوا بجواز النصب بقراءة عبد الله بن مسعود[١٠٨]چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ[١٠٩] فنصب ( لا تعبدوا ) بأنْ مقدرة وأشار الخضري أن ابن مالك يرجح القياس في رفع الفعل المضارع بعد الحذف[١١٠] وذهب البصريون إلى منع القياس عليه ورجح أبو حيان قصر ما حذف على السماع[١١١] .

## الخاتمة

بعد أن من الله عليّ بإتمام البحث ألخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

١ – الشذوذ في اللغة هو التفرد والتفرق وفي الاصطلاح هو ما جاء على خلاف القياس وهو على نوعين احدهما مقبول والآخر مردود فالمقبول هو ما خالف القياس وقبل عند الفصحاء والبلغاء أما المردود فهو ما خالف القياس ولم يقبله الفصحاء والبلغاء .

٢ – هناك ألفاظ قريبة في معناها من الشاذ لكنها استخدمت استخدامات أخرى وأبرزها النادر والضعيف والضرورة فالنادر هو الذي يكون وجوده قليلا لكنه لا يخالف القياس والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت ، أما الضرورة فهو ما يجوز في الشعر .

٣ – تأتي كان زائدة بين الجار ومجروره وكان للنحاة فيه رأيان الأول ذهب إلى شذوذه والثاني ذهب إلى عدم الشذوذ .

٤ – تكون ( كان ) زائدة بلفظ الماضي أما إذا جاءت كان زائدة بلفظ المضارع فقد أختلف النحاة فيها فمنهم من ذهب إلى الشذوذ وقسم أخر لم يصرح بالشذوذ .

٥ – حذف كان وأسمها بعد لدن فابن عقيل ذهب إلى شذوذه ولم يشر القدماء إلى شذوذ ذلك وهناك قسم من النحاة من أجاز حذف ( كان ) بعد ( لدن ) .

٦– تباين الآراء حول حذف أداة النفي في ( زال ) وأخواتها ولم تسبق بقسم فمن النحاة من ذهب إلى شذوذ ذلك وقسم أخر ذهب إلى أن الحذف فيه قليل وقسم أول حذف أداة النفي وقسم أخر أجاز الحذف .

٧ – حذف الضمير من الفعل الثاني والأول هو الذي يطلب الفاعل فذهب ابن عقيل إلى شذوذه وهناك من النحاة من أجاز حذف الضمير المنصوب في الشعر .

٨ – نصب الفعل المضارع بأن مضمرة ولم يتقدمها الفاء أو الواو أو كي أو حتى ذهب ابن عقيل إلى شذوذه أما أبو حيان فقد أشار إلى أن النحاة اختلفوا فيه فمنهم من أجاز الحذف وأبقى العمل وقاس عليه وهو مذهب الكوفيين وذهب البصريون إلى عدم قياسه .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

**الهوامش**

١. ينظر : رفع الاصر : ١٩ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ : ٤٧ ، وقد فصلت القول في حياته كاملة في رسالة الماجستير ( ما حكم ابن عقيل بشذوذه في شرحيه على الألفية والتسهيل ) .
٢. ينظر : الدرر الكامنة ٣ : ٤٥ .
٣. العين ٦ : ٢١٥ ، وينظر : لسان العرب ٣ : ٤٩٤ .
٤. المحكم والمحيط الأعظم ٧ : ٦١٠ ، وينظر : المخصص ٣ : ٣٦٢ .
٥. ينظر : لسان العرب ٣ : ٤٩٤ .
٦. تاج العروس من جواهر القاموس ٩ : ٤٢٤ ، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧ : ٦١ .
٧. ينظر : العين ٦: ٢١٥ ، الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ١ : ٩٧ ، المخصص ٣ : ٣٦٢ ، لسان العرب ٣ : ٣٩٤ ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٥ .
٨. تاج العروس من جواهر القاموس ٩ : ٤٢٤ .
٩. جمهرة اللغة ١ : ١١٧
١٠. معجم مقاييس اللغة ٣ : ١٨ .
١١. الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٢ .
١٢. ينظر : التعريفات : ٧٢ .
١٣. م ٠ ن ٠
١٤. ينظر : كتاب سيبويه ١ : ٢٦ .
١٥. الأشباه والنظائر ١ : ٢١٧ .
١٦. المحكم والمحيط الأعظم ( باب الشين والذال ) ٧ : ٦٠ ، وينظر : الخصائص ١ : ٩٨ ، المخصص ٣ : ٣٦٢ ، لسان العرب ( شذذ ) ٣ : ٤٩٤ .
١٧. الخصائص ١ : ٩٨ – ٩٩ .
١٨. ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٢١ .

١٩. ينظر : المسائل العسكريات في النحو : ١٠١ .
٢٠. ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٤٦ .
٢١. التعريفات : ٧٨ .
٢٢. كتاب سيبويه ١ : ٢٦ .
٢٣. الخصائص ١ : ٣٩٧ .
٢٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١ : ٢٦١ .
٢٥. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٣٩ .
٢٦. م . ن : ٤٣ .
٢٧. الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٠ ، وينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : ٨٧ .
٢٨. ينظر : المسائل العسكريات في النحو العربي : ٤٠ .
٢٩. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٥٣١ .
٣٠. ينظر : م . ن : ٤٨ .
٣١. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٤٨ .
٣٢. شرح ابن عقيل ١ : ١٨٦ .
٣٣. ظاهر الشذوذ في النحو العربي : ٥١ .
٣٤. الأشباه والنظائر ٣ : ٤٩ .
٣٥. ظاهر الشذوذ في النحو العربي : ٥١ .
٣٦. ينظر : أسرار العربية : ١٣٣ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٥٧ .
٣٧. ينظر : معاني النحو ١ : ١٩٩ .
٣٨. ينظر : الكافية في النحو ٢ : ٢٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧ : ٩٩ .
٣٩. لا يعرف قائله من الوافر، ونُسب إلى الفرزدق ينظر : اللمع : ٣٩ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٢٧ ، حاشية الصبان ١ : ٣٨٠ ، خزانة الأدب رقم الشاهد (٧٢٨) ٩: ٢١٠ .
٤٠. شرح ابن عقيل ١ : ٢٩١ .
٤١. المساعد ١ : ٢٧٠ .

٤٢. المطهمة أي الحَسَنة ، الصلاب : الشِّداد ، ينظر تاج العروس ٣٢ : ٤٣٧ – ١٦ : ٤٢٨ ، الزاهر في معاني كلمات الناس ١ : ٢٤٥ .

٤٣. شرح التسهيل ١ : ٣٦١ .

٤٤. ينظر أوضح المسالك ١ : ١٨٠ .

٤٥. ينظر الجامع الصغير في النحو لابن هشام : ٥٤ .

٤٦. ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٩٦ .

٤٧. ينظر : أسرار العربية : ١٣٣ ، كشف المشكل في النحو : ٧٢ ، المفصل ١ : ٣٥١ .

٤٨. اللمع في العربية : ٣٩ ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان العبكري ١ :٥١ .

٤٩. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٤٠٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٩٨ .

٥٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٤٠٨ ، وينظر المغني في النحو ٣ :٣٣ .

٥١. معاني النحو ١ :٢٠١ .

٥٢. قائلته : أم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف أنشدته وهي ترقص ابنها

عقيل ، ينظر : الدرر اللوامع ١ : ٢٢٦ ، حاشية الصبان ١ : ٣٨٠ ، تاج العروس من جواهر القاموس

٢ : ١٥٢ ومعنى شمألا : ريح تهب من ناحية القطب ، بليل : رطبة ندية .

٥٣. شرح ابن عقيل ١ : ٢٩٢.

٥٤. ينظر : المساعد ١ : ٢٦٨ .

٥٥. ينظر : شرح التسهيل ١ : ٣٦٢ .

٥٦. ينظر : أوضح المسالك ١ : ١٨٠ .

٥٧. معاني النحو ١ : ٢٠١ . وينظر جامع الدروس العربية ٢ : ٣٠٧ .

٥٨. [١] شرح الألفية لابن الناظم: ٥٨ ، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
١ : ٥٠١ .

٥٩. ينظر : الكافية في النحو ٢ : ٢٩٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٩٣ .

٦٠. قائله حسان بن ثابت ، من الوافر ينظر كتاب سيبويه ١ : ٤٩ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٢٣ ، شرح ديوانه
:٥٩.

٦١. ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٩٥.

٦٢. ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١ : ٢١٢ .

٦٣. ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٩٥ .

٦٤. قائله ابن النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، قالها في الربيع بن زياد ألعبسي ينظر : كتاب سيبويه
١ : ١٣١ .

٦٥. لا يعرف قائله ، وهو من الرجز المشطور ، ينظر : كتاب سيبويه ١ : ٢٦٤ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٣٢
، وقال العيني : إنه مثل بين العرب ، ينظر : حاشية الصبان ١ : ٣٨٣ ، ومعنى شائلة الناقة التي جف
لبنها و إتلائها تبعها ولدها ، ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ( ش و ل ) ٨ : ١٢١ .

٦٦. شرح ابن عقيل ١ : ٢٩٥ .

٦٧. ينظر : المساعد : ١ : ٢٧٤ .

٦٨. كتاب سيبويه ١ : ٢٦٥ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ١٦٣ .

٦٩. ينظر : م . ن .

٧٠. النكت ١ : ١٥٧ – ١٥٨ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ١٠١ .

٧١. النكت ١ : ١٥٨ ، وينظر : حاشية الخضري ١ : ١١٧ .

٧٢. ينظر : شرح التسهيل ١ : ٣٦٥ ، أوضح المسالك ١ : ١٨٦ .

٧٣. ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٥٢ ، ارتشاف الضرب ٢ : ٩٩ .

٧٤. ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٦٣ ، حاشية الخضري ١ :١١١ .

٧٥. ينظر : م. ن .

٧٦. قائله : خداش بن زهير ، من الوافر وهناك رواية أخرى ( رهطي ) بدل ( قومي ) ينظر : خزانة الأدب رقم الشاهد ( ٧٣٥ ) ٩ : ٢٤٨ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٠٧ ، حاشية الصبان ١ : ٣٦٠ ، المعنى أي لازال أجْنُب فرسي جوادا ، ينظر لسان العرب مادة ( نطق ) ١٠ : ٣٥٤ .

٧٧. شرح ابن عقيل ١: ٢٦٤ – ٢٦٥ .

٧٨. ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٢٩٨ .

٧٩. المغني في النحو ٣ : ٤٧ – ٤٨ .

٨٠. ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٨١ ، خزانة الأدب ٩ : ٢٤٥ .

٨١. البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، ينظر : خزانة الأدب رقم الشاهد ( ٧٣٠٣ ) ٩ : ٢٤٠ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٠٧ ، همع الهوامع ١ : ٤١١ .

٨٢. خزانة الأدب ٩ : ٢٤٦ .

٨٣. المقرب : ١٠٣ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٨٦ .

٨٤. ينظر : كشف المشكل في النحو : ٧٥ ، حاشية الخضري ١ : ١١١ .

٨٥. ينظر : كشف المشكل في النحو : ٧٥ .

٨٦. حاشية الخضري ١ : ١١١ .

٨٧. شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١١٠ .

٨٨. شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣١٥ .

٨٩. ينظر : الإنصاف ١ : ٥٧ ، أوضح المسالك ٢ : ٢٧ .

٩٠. ينظر : المقرب : ٢٧٥ .

٩١. ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٥٥٣ .

٩٢. قائلته : عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم تصف فيه كثرة سلاح قومها

وأن أشعته مما تضعف أبصار الناظرين إليها والبيت مجزوء الكامل ينظر : الدرر اللوامع ٢ : ٣٥٠ ،

حاشية الصبان ٢ : ١٥٤ .

٩٣. شرح ابن عقيل ١ : ٥٥٣ .

٩٤. ينظر المساعد ١ : ٤٥٥ ، وينظر : شرح شذوذ الذهب : ٤٢٤ ، أوضح المسالك ٢ : ٢٧ .

٩٥. حاشية الخضري ١ : ١٨٤ .

٩٦. ينظر : المقرب : ٢٧٥ .

٩٧. ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١ : ٣٨٦ ، جامع الدروس العربية ٣ : ٤١٣ .

٩٨. همع الهوامع ٣ : ١١٩ .

٩٩. ينظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٦٢ .

١٠٠. قائله طرفة بن العبد البكري ينظر : ديوانه : ١٦٣ .

١٠١. شرح ابن عقيل ٢ : ٣٦٢ .

١٠٢. ينظر : المساعد ٣ : ١١٠ .

١٠٣. ينظر : الكافية في النحو ٢ : ٢٥٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٤٢ ، أوضح المسالك ٣ : ١٨٥ ،

أسرار النحو : ٢٣٥.

١٠٤. المسائل العسكريات في النحو : ١٣١ .

١٠٥. ينظر : الأصول في النحو ٢ : ١٦٢ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٣٧ .

١٠٦. قائله طرفه بن العبد ، من الطويل ينظر : ديوانه : ١٦٨ ، ونسبه العيني إلى عامر بن الطفيل ينظر :

حاشية الصبان ١ : ٤٠٩ ، ونسبه الشنقيطي إلى امرئ ألقيس وهو في ملحق ديوانه ينظر : الدرر
اللوامع ١: ٨٥ .

١٠٧. أمثال الميداني .
١٠٨. ينظر : تفسير الكشاف ١ : ٨٤ ، ينظر : معجم القراءات القرآنية ١ : ٧٩ .
١٠٩. البقرة : ٨٣ .
١١٠. ينظر : حاشية الخضري ٢ : ١١٩ .
١١١. ينظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٤٢٣ ، مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط ٢ : ٤٣٥ ،
الإنصاف ٢ : ٢٩٥ .

**المصادر والمراجع**

**١- القرآن الكريم .**

٢ – إرتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥هـ ) ، تحقيق د . مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ط ١ ( ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م ) ، والجزآن الثاني والثالث منه مطبوعان بمطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر – القاهرة ، ط١( ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ) .

٣ – أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ( ٥١٣هـ – ٥٧٧هـ ) ، تحقيق د . فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ( ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ) .

٤ – أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ( ت ٩٤٠هـ ) ، تحقيق أحمد حسن حامد ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس ، دارالفكر – عمان .

٥ – الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ( ت ٩١١هـ ) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية ، حيدر آبادا ، ط ٢ ( ١٣٥٩هـ ) .
٦ – الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، ( ت ٣١٦هـ ) ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ( ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ) و ط ٢ ( ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ) .
٧ – الإقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق د . أحمد سليم الحمصي ، د . محمد أحمد قاسم .
٨ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ( ٥١٣هـ – ٥٧٧م ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة – مصر ، ط٣ ( ذو الحجة ١٣٧٤هـ – أغصطس ١٩٥٥م ) .
٩– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمود عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ( ١٩٨٠ )ذ و ط ٤ – بمصر( ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م ) .
١٠ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ،لبنان – صيدا .
١١ – تاج العروس من جواهر القاموس ، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، الملقب بمرتضى الزبيدي ( ت ١٢٠٥هـ ) ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
١٢ – التعريفات ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف ( ت ٨١٦هـ / ١٤١٣م ) ، دار الشؤون الثقافية والإعلام ، العراق – بغداد .
١٣ – تفسير الكشاف ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ( ت ٥٣٨هـ ) ، تحقيق خليل مأمون شيحة ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ( ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) .
١٤ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن

قاسم بن عبد الله بن على المرادي ( ت ٧٤٩هـ ) ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ( ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ) .
١٥ - التوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر بيروت ، ط ١ ( ١٤١٠هـ ) .
١٦ - جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، دار ابن الهيثم - جمهورية مصر العربية - القاهرة ، ط ١ ( ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ) .
١٧- الجامع الصغير في النحو ، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي بالقاهرة دار التأليف ( ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ) .
١٨ - جمهرة اللغة ، ابن دريد ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين -بيروت ( ١٩٨٧ ) .
١٩ - حاشية الخضري ، الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري ( ١٢١٣هـ - ١٢٨٧هـ ) على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر الطبعة الأخيرة ( ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م ) .
٢٠ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ( ١٠٣٠هـ - ١٠٩٣م ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة : وبتحقيق محمد نبيل طريفي و أميل بديع اليعقوبي ، دار الكتب العلمية - بيروت ( ١٩٩٨م ) .
٢١ - الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، ط ٣ .
٢٢ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ( ت ١٣٣١هـ ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ( ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ) .
٢٣ - دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم ط ١ ( ٢٠٠٠م ) .
٢٤ - الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ( ت ٣٢٨هـ ) ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ( ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ) .

٢٥ – شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ( ٣٣٠ – ٣٨٥هـ ) تحقيق محمد علي سُلطان ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، مطبعة الحجاز – دمشق ( ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م ) .
٢٦ – شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني ( ٦٩٨هـ – ٧٦٩هـ ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، م . السعادة – مصر / ط ١٤ ( جمادي الأولى ١٣٨٤هـ – أكتوبر ١٩٦٤م ) .
٢٧ – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الأمام جمال
الدين محمد بن مالك صاحب الألفية مطبعة العلوية – النجف الأشرف ، ذي القعدة ( ١٣٤٢هـ ) .
٢٨ – شرح التسهيل لابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني ( ٦٠٠ – ٦٧٢هـ ) ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، د . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ( ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ) .
٢٩ – شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الأشبيلي ( ٥٩٧ – ٦٦٩هـ ) ، الشرح الكبير ، تحقيق د . صاحب أبو جنَاح ، مطبعة مديرية دار الكتب – جامعة الموصل ( ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ ) .
٣٠ – شرح الرضي على الكافية ، ط ١٢٧٥هـ .
٣١– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
٣٢ – شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي ( ت ٦٧٢هـ ) تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة وبتحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط ١ ( ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ) .

٣٣ – شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ( ت ٣٦٨هـ ) ، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط ١ ( ٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ ) .

٣٤ – شرح اللمع ، ابن برهان العُكبريُّ أبو القاسم عبد الواحد بن علي ألأسدي ( ت ٤٥٦هـ ) ، تحقيق د . فائز فارس ، كويت تايمز – الكويت ط ١( ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ) .

٣٥ – شرح المفصل ، مُوفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ( ت ٦٤٣هـ ) عالم الكتب – بيروت .

٣٦ – ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات – الكويت ، ط ١ ( ١٩٧٤ ) .

٣٧ – العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ١٧٥هـ ) تحقيق د . مهدي المخزومي ، د . إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية ، مطابع الرسالة – الكويت ( ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ) .

٣٨ – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، الجماهيرية العربية الليبية ، ط ١ ( ١٣٩٥هـ – ١٩٨٦م ) ، دار الكتب الوطنية – بنغازي .

٣٩ – الكافية في النحو ، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عُمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي ( ت ٦٤٦هـ ) ، شرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي ( ت ٦٨٦ه ) دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

٤٠ – كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ( ت ١٨٠ه ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار العلم – القاهرة ( ١٣٨٥ه – ١٩٦٦م ) .

٤١ – كشف المشكل في النحو ، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي
الملقب بحيدرة اليمني ( ت ٥٩٩هـ ) تحقيق د . يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ( ٢٠٠٤م – ١٤٢٤هـ ) .

٤٢ – لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ( ت ٧١١هـ ) ، دار صادر – بيروت ( ط ١ ) .
٤٣ – اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت ( ١٩٧٢ ) .
٤٥ – مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة – بيروت .
٤٦ – المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ( ت ٤٥٨هـ ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ( ٢٠٠٠م ) .
٤٧ – المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده ( ت ٤٥٨هـ ) تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ( ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ) .
٤٨ – المسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي النحوي ، تحقيق د . علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة – بغداد ط ١ ( ١٩٨٢م ) .
٤٩ – مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥هـ ) ، تحقيق عبد الحميد مصطفى السيد ، دار الإسراء ، عمان – الأردن ط ١ ( ٢٠٠٣م ) .
٥٠ – المساعد على تسهيل الفوائد شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة الجزء الأول ط ٢ ( ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ) ، جامعة أم القرى ، الجزء الثاني ط ١ ( ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ) طبع في دار الفكر بدمشق ، الجزء الرابع والثالث دار المدني للطباعة ( ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ) .
٥١ – معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ( ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م ) .

٥٢ – معجم القراءات القرآنية ، د . أحمد مختار عمر ، د . عبد العال سالم مكرم ، مطبعة جامعة الكويت ، ط ٢ ( ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ) .

٥٣ – معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ( ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ) .

٥٤ – المغني في النحو ، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ( ت ٦٨٠هـ ) ، تحقيق د . عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ط ١ ( ١٩٩٩م ) .

٥٥ – المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ( ت ٥٣٨هـ ) ، تحقيق د . علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط ١ ( ١٩٩٣م ) .

٥٦ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ( ت ٧٩٠هـ ) ، تحقيق د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط ١ ( ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م ) .

٥٧ – المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١هـ ) ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، المطبعة الوطنية – عمان – الأردن .

٥٨ – المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ( ت ٦٦٩هـ ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني – بغداد .

٥٩ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .